دور النظام التربوي الجزائري في تعزيز روح التربية الوطنية في ظل مطالب التحولات العالمية.

إعداد

الدكتورة / سعاد بن ققة

الدكتور / سليمان بن عميروش

الباحث / يوسف علي شريف.

الملخص :

يعتبر مجال التربية الوطنية، من الموضوعات التي نالت اهتمام المفكرين في الآونة الأخيرة خاصة، وهذا بسبب المتغيرات العالمية والتحديات الكبرى التي لم تستطيع حدود الدول وما تحويه مواجهتها وتصديها حتى في تأثيرتها السلبية، إذن فهي حتمية ليس لنا حق الاختيار في محاولة تفاديها، بل لنا الحق في خلق استراتيجية للتفاعل معها مستفيدين من ايجابياتها ولا غين لسلبياتها. وفي سبيل تحقيق هذا المسعى يجب تفعيل أدوار كل بنى المجتمع بدءا بالأسرة وصولا الى الدولة، لتعمل كلها في تضافر وتساند وظيفي حفاظا على البقاء.

انطلاقا من هذا الطرح، سيقوم هذا المقال بالكشف عن دور النظام التربوي الجزائري في إرساء روح التربية الوطنية، وهذا من خلال إجراء قراءة للتشريع المدرسي، مع الكشف كذلك عن الاليات التي تجعل من البيئة المدرسية الجزائرية مجالا خصبا لتجسيد التربية الوطنية في ظل متطلبات العولمة.

مقدمة.

إن تحقيق الوجود الاجتماعي في عصرنا الحالي، عصر ملئ ويعج بمخلف التحديات التي تهدد كيان مختلف الدول خاصة الفقيرة منها، إن عالمنا اليوم، عنوانه ومبدأه البقاء للأقوى وليس للأصلح. فالقوة اليوم إذن بيد صانع التكنولوجيا والمالك للقوة سواء المادية أو الفكرية، ونحن لآسف الشديد اليوم مستهلكين سلبيين وتابعين ليس لدينا الحق في التقرير الكامل للمصير.

وقد انعكس ذلك على مختلف نظم المجتمع وحتى المسؤولة منها على تشكيل الهوية، كالمدرسة، فتشريعاتها المختلفة ومضامينها المعرفية ما هي إلا محتويات اجتماعية تتجسد فيما بعد في صورة المجتمع المراد تكوينه.

لذا تميز عصر العولمة بجملة من الاصلاحات، وإن صح التعبير التغييرات، التي تهدف حسب واضعيها الى تحقيق التكيف مع معطيات ومفرزات الأمركة. من بين القيم التي تعمل على توقيف الزحف السلبي للمتغيرات العالمية حفاظا على التميز والوجود هو ترسيخ روح التربية الوطنية من خلال عدة قنوات.

في هذا المجال ستقوم صفحات هذه المداخلة بإبراز دور النظام التربوي الجزائري في ترسيخ روح التربية الوطنية في ظل تحديات التحولات العالمية، المتمثلة في حتميات العولمة، وكيف يمكن ترسيخ وجود الوطن وتعزيز قيم الانتماء الوطني والوحدة الاجتماعية لدى الناشئة متناولين العناصر التالية:

أولا–تعريف النظام التربوي:

النظام التربوي هو:" مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والاقتصادية، و السوسيوثقافية، وغيرها لبلورة غايات التربية، وأدوار المدرسة، ونظام سيرها ، ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها"(١).

كما عرفه قاموس علم الاجتماع بأنه: "ذلك النظام الذي يشتمل على الأدوار، والمعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل إلى جيل، والمعرفة تتضمن القيم وأنماط السلوك، كما أنه ينطوي على تعليم مهارات، وقيم أساسية ولازمة لاستمرار المجتمع"(٢).

ثانيا–لمحة تاريخية عن نشوء العولمة:

إن ظهور العولمة لا يعود بالضبط إلى سقوط جدار برلين ، وبداية ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، بل يعود إلى مرحلة أبعد، غير أن الشكل الذي اتخذته العولمة في العقد الأخير ،هو تجسدها في المجال الثقافي، إلى جانب المجالات الأخرى، كالجانب الاقتصادي ، حيث عملت على دمج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي من خلال تدفق الأموال ، وانتقال التكنولوجيا ، توزيع شبكات الاتصال ، ويتم تحديد الهدف من

منطق الربح الرأسمالي للكتل الرأسمالية، والمنافسة للاستحواذ على الأسواق العالمية، من خلال الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الثقافية، كما قسمت العالم على أساس المعرفة إلى مصنع للمعرفة ومبتكرها (مجتمع المعرفة) ومستهلك لمنتوج هذا الابتكار.(٣)

إلى جانب ذلك، تميزت ظاهرة العولمة بإيقاعها السريع في الانتشار ، وفي غزو كل الأفاق ، بفضل اعتمادها على تقنيات اتصالية جد متطورة، تعبر عن تحول نوعي في النظام العالمي، وفي استراتجياته، وفي هذا السياق يرى " صادق جلال العظم" العولمة بأنها: " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة ، والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال ، أي الإنتاج وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم، خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

نفس المنحى اتجه إليه تعريف بعض العلماء للعولمة ، مع إضافة بعد أخر لها إلى جانب البعد الاقتصادي ،ألا وهو البعد السياسي والبعد الثقافي،أي أنها أصبحت نظام حياة لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجتمعية ، ولا تعترف بالحواجز الدولية، وهذا ما تضمنه التعريف التالي، والقائل بأنها:" التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء لوطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة لإجراء حكومي."(٤).

ثالثا–دور التشريع المدرسي الجزائري في الحفاظ على الهوية في ظل متطلبات التحولات العالمية:

من بين القوانين المشكلة للتشريع المدرسي القانون التوجيهي رقم ٠٤–٠٨ صدر عن وزارة التربية الوطنية الجزائرية، احتوى سبعة أبواب هي: الباب الأول جاء تحت عنوان أسس المدرسة الجزائرية، تضمن ثلاث فصول هي: الفصل الأول معنون بغايات التربية من المادة ٠١ الى المادة ٠٢، الفصل الثاني (مهام المدرسة) من المادة ٠٣ الى المادة

٠٦، الفصل الثالث (المبادئ الأساسية للتربية الوطنية) من المادة ٠٧ الى المادة ١٨. أما الباب الثاني فعنون بالجماعة التربوية من المادة ١٩ الى المادة ٢٦، والباب الثالث (تنظيم التمدرس)، احتوى المادة ٢٧، تبعته سبع فصول هي: الفصل الأول (أحكام مشتركة) من المادة ٢٨ الى المادة ٣٧، الفصل الثاني (التربية التحضيرية) من المادة ٣٨ الى المادة ٤٣، الفصل الثالث(التعليم الأساسي) من المادة ٤٤ الى المادة ٥٢، الفصل الرابع (التعليم الثانوي العام والتكنولوجي) من المادة ٥٣ الى المادة ٥٦، الفصل الخامس (الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية والتعليم الخاصة) من المادة ٥٧ الى المادة ٦٥، الفصل السادس (الإرشاد الأسري) من المادة ٦٦ الى المادة ٦٨، الفصل السابع (التقييم) من المادة ٦٩ الى المادة ٧٢. أما الباب الرابع فقد ورد بعنوان تعليم الكبار من المادة ٧٣ الى المادة ٧٥. في حين جاء الباب الخامس بعنوان المستخدمون من المادة ٧٦ الى المادة ٨٠. أما الباب السادس فعنون بمؤسسات التربية والتعليم العمومية وهياكل ونشاطات الدعم والأجهزة الاستشارية، تضمن ستة فصول هي: الفصل الأول (مؤسسات التربية والتعليم العمومية) من المادة ٨١ الى المادة ٨٦، الفصل الثاني (هياكل الدعم) من المادة ٨٧ الى المادة ٨٨، الفصل الثالث(البحث التربوي والوسائل التربوية) من المادة ٨٩ الى المادة ٩٥، الفصل الرابع (النشاط الاجتماعي) من المادة ٩٦ الى المادة ٩٨، الفصل الخامس (الخريطة المدرسية) من المادة ٩٩ الى المادة ١٠١، الفصل السادس (الأجهزة الاستشارية) من المادة ١٠٢ الى المادة ١٠٤. أما الباب السابع فتضمن أحكام ختامية من المادة ١٠٥ الى المادة ١٠٦.(٥)

نصت مواد هذا القانون على تكوين مواطن فاعل ومتفاعل مع واقعه الاجتماعي، عن طريق تنشئة التلاميذ على احترام القيم الانسانية، الى جانب منحهم تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان، وإكسابهم ثقافة ديموقراطية

ومن جانب آخر، وتأكيدا لثقافة السلم، أكد القانون التوجيهي على ضرورة احترام التلاميذ لمعلميهم ولجميع أعضاء الجماعة التربوية، مع منع جميع أشكال العقاب.

بالإضافة الى ذلك، أكدت محتويات المواد على تنمية قدرات التواصل لدى التلاميذ،

وتمكينهم من لغتين أجنيتين على الأقل للتفتح على العالم، وجعل من مهام التعليم الأساسي التفتح على الحضارات والثقافات الأجنبية، والتعايش السلمي مع الشعوب الأخرى.

أما الحفاظ على عناصر الهوية، فتمثلت ذلك في تنشئة الأطفال على حب الجزائر وتعلقهم بالوحدة الوطنية، وترقية القيم المتصلة بالإسلام، العروبة، الأمازيغية، واحترام مبادئ ثورة أول نوفمبر. وجعل من مهام المدرسة الجزائرية، هو ضمان تكوين ثقافي في مجال التراث الثقافي، ضمان التحكم في اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، ووسيلة التواصل الاجتماعي، وتوسيع تعليم اللغة الأمازيغية.

في سبيل الحفاظ على مكونات الهوية، نص القانون التوجيهي على أن يتم التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية، الى جانب إدراج تعليم اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية. كما أنه يمكن لقطاع التربية الوطنية بالتنسيق مع البعثات الوطنية في الخارج، وبموافقة الدول المستقبلة تعليم اللغة العربية والأمازيغية والثقافة الاسلامية لأبناء الجالية الوطنية في المهجر. وجعل من مهام التعليم الأساسي تعزيز هوية التلاميذ النابعة من التراث الثقافي المشترك والمتشبع بقيم المواطنة.(٦)

أما الصورة الأخرى للمواطنة التي وردت من خلال العلاقة التفاعلية ما بين الدولة والفرد، والمحددة بواجبات الدولة تجاه أفرادها من خلال المسار التربوي، تمثلت في دور الدولة من خلال ضمانها لتعلم نوعي، الذي يكفل الاندماج في مجتمع المعرفة، ويساعدهم على المساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومتكيف مع المتغيرات العالمية.

الى جانب إعداد النظام التربوي لمواطنين ذوي كفاءات تستجيب لمتطلبات سوق العمل، ناهيك عن التكفل المادي للدولة في سبيل الوفاء بالطلب الاجتماعي للتربية الوطنية.

من ملامح كذلك المواطنة في إطار العلاقة التفاعلية ما بين الدولة والفرد، هو أن الدولة هي الوحيدة الصانعة للسياسة التربوية مع إمكانية فتح المجال للمشاركة المنظمة، والذي يعتبر من بين محددات المواطنة، وإن اقتصرت على الجانب التربوي.

في سبيل تحقيق الدولة للمساواة ما بين المواطنين، نص القانون التوجيهي رقم ٠٤-٠٨ على تحقيق التضامن المدرسي والوطني، الى جانب تطوير النشاط الاجتماعي داخل المدارس، وتوفير الكتب المدرسية لكل التلاميذ، مع إنشاء أقسام لذوي الاحتياجات الخاصة وللموهوبين، ضمان تكافؤ الفرص في التعليم، تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من حقهم في التعليم، تكييف وإعادة إدماج التلاميذ المتمدرسين في الخارج، الى جانب إجبارية تعليم التربية البدنية والرياضية لكل التلاميذ.(٧)

رابعا- أليات تعزيز عناصر الهوية لدى الناشئة :

إن العقود الأخيرة شهدت تحديات كبيرة وتطورات تواجه الأمم مُحمّلة بأفكار وثقافات وقيم، ومن أخطر هذه التحديات ثقافة العولمة التي تحمل في طياتها وجهين لعملة واحدة ويتمثل الوجه السالب في السيطرة على الدول الضعيفة بثقافاتها الواردة، والتطور اللأخلاقي غير المحدود بالعلم واستقطاب الشباب فكريًا ودينيًا، ويتمثل الوجه الإيجابي في سهولة التعرف على ثقافات العالم من خلال القنوات المفتوحة، والاستفادة من التقارب الثقافي.

من هنا جاءت الحاجة إلى التربية فهي المنوط بها الاهتمام بالنشء وتنمية المواطنة، لأن مفهوم المواطنة يعني الارتباط القوي بالدولة والنظام السياسي، وهي الجانب الإيجابي من مفهوم المواطنة، في ممارسة الحقوق والواجبات (٨)

هذا ما يتطلب ضرورة التعبئة الاجتماعية، وخاصة من المؤسسات المجتمعية في تنمية المواطنة الصالحة، بدءًا بأساليب تعمير المواطنة، ومنتهيًا بعرض بعض التطبيقات والتوصيات في كيفية بناء مواطنة سليمة صالحة، نخص منها(٩)

- توفير مناخ ديمقراطي في المؤسسات التربوية يسمح بممارسة الحقوق والواجبات ليتم تربية تلاميذنا في سياق الديمقراطية.

- أن يتم تدريب المعلمين على أسس المواطنة من حقوق وواجبات ليتم غرسها في نفوس وسلوك الطلاب.

– تصميم المعلمين لمجموعة الأنشطة الصفية ووضع التلاميذ في مجموعات عمل، كما هو متبع في التعلم التعاوني والمشاركة في حل المشكلات لإكسابهم مهارات أساسية تعد مبادئ أولية للمواطنة.

– ربط الطلاب والأفراد بمجتمعهم المحلي عن طريق المناهج الدراسية المختلفة مثل الدراسات الاجتماعية والفلسفة بموضوعات تضمن حقوق وواجبات الأفراد هي جو من الديمقراطية تسمح باحترام آراء الغير وتقبل الآخر.

– مقررات دراسية خاصة عن الوطن وعن العالم.

– تضمين المواضيع والقضايا المتعلقة بسلوكيات المواطن المحلي والعالمي الصالح معًا في المواد الدراسية المختلفة مثل الدراسات الاجتماعية، والمهارات الحياتية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية، والعلوم وغيرها.

– تزويد الطلبة بمهارات التواصل وأدواته: التي تمكنه من إثبات نفسه في مكانه ومن التعامل مع العالم من حوله.

– الأنشطة والمسابقات الإثرائية: تمثل هذه الأنشطة جزءًا أساسيًا من المنهج وتسهم في تحقيق أهدافه، وتسعى إلى تنمية شخصية الطالب وجعله شخصًا منتجًا فعّالًا في مجتمعه ومتفاعلًا مع العالم، والإفادة من منجزاته التقنية.

وما إن يطبق هذا الموديول، ويتم تفريغ محتوى ما يقدم في النظام التربوي للطالب، تبدأ سمات تربية المواطنة في البيئة المدرسية في الظهور تلقائيًا إثر تحديد وتصنيف مداخل لتربية وتنمية المواطنة، ويتحدد بالتالي موقع تنميتها في البيئة المدرسية كونها من أهم المؤسسات في عملية التعليم والتربية، ويظهر مدى توافر الأبعاد المطلوبة لتمكين الطالب كمواطن صالح في حدود تربية مواطنة مقصودة(١٠)

– ويعتبر تعزيز روح المبادرة لدى التلاميذ من طرف الادارة المدرسية من القضايا التربوية والمعرفية الهامة، لما لها من اثار على مختلف جوانب شخصيته النفسية والمعرفية، والاجتماعية. من اهمها :

- ابراز مواهبهم في الاكتشاف والاختراع والابداع والابتكار وتوليد افكار جديدة .
- اكتشاف درجة النمو المعرفي والاجتماعي للتلاميذ.
- التعرف على قدرات التلاميذ وامكاناتهم.
- خلق مناخ من النشاط العلمي بين اعضاء الجماعة التربوية .
- توفير الجو المناسب للمبادرات الفردية والجماعية لدى التلاميذ.

وهذا كله يجعل التلميذ يتشبع اكثر بقيم الجماعة، وما ينمي عنده الشعور بالانتماء اليها، وبطبيعة الحال يهيئه الى الانتماء الى المجتمع والمشاركة في تنميته.

– مشاركة التلميذ في صنع القرار تحقق له العديد من المزايا إذ ان هذه المشاركة تضمن تحمسه لتنفيذ تلك القرارات التي تعبر عن آرائه ونابعة منه وليست مفروضة عليه ولاشك ان هذا سيؤدي الى التزامه بها والانضباط في المؤسسة كما يشعره ذلك بالتقدير وينمي فيهم روح المسؤولية والمشاركة الجماعية، وهي من اهم قيم المواطنة التي يجب تربية النشء عليها.

– المحافظة على روح المسؤولية بين أفراد الجماعة وقيادتها لتحقيق أهداف مشتركة[أ]. ومن اهمها الشعور بوحدة الهدف والغاية من طرف الجميع، ومحاربة اللامبالاة والاهمال داخل المؤسسة التعليمية، وقيام كل واحد منهم بواجباته المنوطة به، وهذا بطبيعة الحال له تأثير كبير على تربية التلميذ، من خلال تربيته على تحمل المسؤولية دينيا وخلقا

وقانونا، ومراقبة الله سبحانه وتعالى. وتنمية الانضباط الذاتي لديه، وعلى وعيه بواجباته اتجاه الاخرين فيما بعد، واتجاه وطنه.

– تعتبر النشاطات المدرسية من أهم الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق رسالة ورؤى المدرسة فيما يخص غرس القيم الانسانية والوطنية، وقيم المواطنة الصالحة، كالمشاركة الجماعية، والانتماء الاجتماعي، و في نفس الوقت تعتبر من اهم الفضاءات التي ينفس بها التلميذ عن ضغوطه النفسية المدرسية، كما تعتبر وسيلة لابراز مواهبهم وتفجير طاقاتهم، وفي نفس الوقت الية من اليات تشجيع العمل الجماعي، وتبادل الافكار بين التلاميذ فيما بينهم، وحتى بينهم وبين الاساتذة، أو غيرهم من الفاعلين التربويين، الاكثر احتكاكا، وقد تكون وسيلة لربط العلاقة بين الاولياء والتلاميذ الحلقة المفقودة في مؤسساتنا التربوية. والذي يجب على الطاقم الاداري وعلى راسهم المدير البحث عن الوسائل الكفيلة لخلق ذلك التواصل بينهم، وأن تتوفر فيه الكفاءة الانسانية، والقدرة على التفاعل المؤثر مع الأولياء، وتنسيق الجهود والتعاون بينهم، ومن الصور التي تظهر فيها ملامح تلك الكفاءة ما يلي(١١).

– احترام قيم الاخرين واتجاهاتهم.
– إيجاد الاتصال مع الاخرين بالتفرغ للاستماع اليهم وتجنب سرعة الاستنتاج والحكم.
– اعتماد نظام الحوافز بدل التركيز على وسائل القمع واصناف العقوبات.
– الالتزام بمبدأ المشاركة واحترام الحريات.

وفي دراسة اجراها مافيز١٩٩٧ هدفت الى التعرف على درجة المشاركة الفعلية في ادارة المدارس، سواء عن طريق المدرسة أو أولياء الامور او المجتمعات المحلية، ومن بين التوصيات التي طرحتها الدراسة، ضرورة الاهتمام بالنشاط المدرسي وفريق العمل بالمدرسة من خلال مشاركة أولياء الامور والمجتمع المحلي(١٢).

وهذا ماتحتاجه مؤسساتنا التعليمية، للقيام بمهامها والنجاح في رسالتها العلمية والتربوية، فالمشاركة الجماعية بين المؤسستين والتعاون بينهم من اساسيات العمل التربوي ومن ضروریاته، حتى يتم التعاون في غرس وترسيخ تلك القيم.

– الخاتمة:

إن الحفاظ على وجود وكيان مختلف الدول لا يكون إلا من بناء مختلف نظمها من صلب المجتمع لتعبر عن حاجاته وتحقق غاياته وتعكس في الوقت نفسه تميزه وهويته المميزة له. من بين النظم الفاعلة في سبيل تحقيق هذا المسعى النظام التربوي والذي يسبقه النظام الأسري كونهما المسؤولان عن تكوين الشخصية المنتجة الفاعلة. فلا مجال اليوم للعشوائية والحرية، طالما أننا أصبحنا في عالم مقسم الى قسمين أكون أو لا أكون، بمعنى مؤثر وفاعل، أو سلبي وتابع، مستهلك سلبي ليس له الحق إلا في اكتساب سلبيات التحديات العالمية.

لذا وفي ظل هذه الظروف الدولية قامت مختلف الدول باجراء تغييرات في مختلف نظمها مجبرة تارة ومضطرة تارة أخرى، من بينها المشرع الجزائري الذي حاول من خلال التغييرات التربوية مواكبة مختلف التغيرات والتحولات والتحديات العالمية . وهذا من خلال اعادة النظر في طرائق التدريس، المضامين المعرفية، التقويم، المحتويات الاجتماعية للمضامين المعرفية، من بينها ترسيخ روح التربية الوطنية ليلغي بذلك التأثيرات السلبية للعولمة التي حاولت توحيد قيم العالم، لتصبح هناك قيما عالمية.

إذن تبين من خلال هذه الورقة البحثية أن المشرع الجزائري قد أولى اهتماما بارزا بتعزيز روح المواطنة لدى الناشئة، خاصة في ظل التحولات العالمية، حيث أكد على ضرورة التفتح على الحضارة العالمية، للاستفادة من التطورات التكنولوجية، لكن في ظل الحفاظ على مكونات الهوية. ومن جهة أخرى كذلك عملت البيئة المدرسية على تجسيد روح المواطنة من خلال سلوكيات الفاعلين التربويين في مختلف المجالات الاجتماعية التربوية الرسمية التي يندموجون ويتفاعلون فيها، خاصة مع المتعلمين.

قائمة الهوامش.

١ –عبد اللطيف الغاربي وآخرون، **معجم علوم التربية ومصطلحاتها**، المغرب، ١٩٩٤، ص ٣٠٨.

٢–محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٧٩، ص٥٣

٣–أحمد مجمد مجدي حجازي، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب – دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد**–، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٩.

٤–نجوي يوسف جمال الدين، **محاضرات في اجتماعيات التربية**، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٢.

٥–الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد ٤، ٢٧ يناير ٢٠٠٨.

٦–سعاد بن ققة، دور القانون التوجيهي رقم ٠٨–٠٤ في إرساء روح المواطنة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد١٣، ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٦٢

٧–المرجع السابق، ص ١٦٣.

٨– احمد الكنيدي، تربية المواطنةhttp://www.almarefh.net/show_content_sub.php?بتاريخ ٢٠١٥/٠٤/٠٢ على الساعة ١١.٣٠صباحا .

٩– المرجع السابق.

١٠– محمد علي شمس الدين اسماعيل محمد الفقي، السلوك الإداري – مدخل نفسي اجتماعي الادارة التربوية– دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان ٢٠٠٧، ص ٨٤.

١١–على العياصرة، محمد الفاضل، الاتصال الاداري واساليب القيادة الادارية في المؤسسات التربوية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص١٠٦

١٢– هادي مشعان ربيع، تطوير **الإدارة المدرسية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص١٨١